شرعية العالم الجديد

د. سعيد الزغبي
محاضر تنمية الموارد البشرية
بالقيادة العامة لشرطة أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

في الوقت الذي تتهاوى فيه هيمنة الغرب، وتسير صوب الفناء وشطر العناء وتطفو على السطح قوى أخرى. يقف العالم على شفا هوي الفوضى وحومة الفتن والاضطرابات السياسية الجغرافية. ولن يقف في طريق هذه الفوضى العارمة وهذا الطوفان الكاسح إلا إجماع وتوافق عالمي جديد. ويقتضي هذا الإجماع الاعتراف بأن الأنماط الشرعية للحكومة وأشكالها لا تكون حكرا لإتجاه. وفي خضم هذه العاصفة الهوجاء التي توشك أن تعصف بالعالم، يجب على قوى الغرب والقوات الناشئة التي تحترم التنوع السياسي بغية صياغة نظام دولي قوى يقوم على الأحكام والمبادئ يضمن التحول السلمي والآمن لعالم جديد.

يلوح في الأفق القريب تحول عالمي جديد، تتبدل فيه موازين القوى عندما تتحول من هيمنة القوى الغربية إلى قوى أخرى ناشئة. وعلى النقيض من الحكمة القديمة والسنة الجارية، فإن عالم الغد لم تهيمن عليه قوة عظمى واحدة مثل الصين أو أية قوة أخرى في قارة آسيا أو في أي مكان آخر. وما يدلل على ذلك ويعضده أن واقعنا المعاصر يشهد تشتت القوى وانتشارها وزيادة التنوع الأيديولوجي، ما يبدد مبدأ تحكم دولة أو منطقة أو نموذج واحد في التاريخ، لم يعرف العالم المترابط الذي تتأصل فيه مبادئ العولمة بوجود تمركز سياسي جغرافي. وكعادة كل التحولات، فإن التحول العالمي الجديد يدق ناقوس الخطر، وتنذر طلائعه بمخاطر سياسية جغرافية تحدق بنا ومزيد من الشقاء للبشرية، مما يحتم على القوى الغربية العظمى والقوى الناشئة أن تدرس، دونما انتظار أو إبطاء، آليات إدارة التحول السلمي وعلى الرغم من أن السطوة والهيمنة الغربية باتت تلفظ أنفاسها الأخيرة لتسير شطر الفناء، وتنحدر إلى الهاوية، فمثل تلك الهيمنة لا زالت تمتلك موازين القوى بشكل ملحوظ لتحدث أثرها البالغ في استقرار هذا العالم، ولا أدل على ذلك من أن الشراكة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي هي الأقوى والأهم على الصعيد العالمي. فها هي الثروات الكبيرة التي ينعم بها الاتحاد الأوروبي تنعش ثروات واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وسيظل الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد الأقوى في العالم في العقد القادم. وستحافظ الولايات المتحدة على تفوقها العسكري، وترتسم أمام أعيننا الخروج القوي من حلك الظلام تحول بيننا وبين ضوء يبشر بتفوق أي قوة أخرى على الدور الدبلوماسي المؤثر الذي تلعبه واشنطن.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الميزات التي تظفر بها تلك القوى من جراء الهيمنة والنفوذ والتحكم في مقاليد الأمور سوف تندثر جنبا الي جنب مع التفوق الايدولوجي والمادي لهذه القوى، وعندها يجب على قوى الغرب أن تمد جسورالتعاون بينها وبين القوى الناشئة للاستفادة من الفرصة السانحة لصياغة القواعد التي ستحكم عالم الغد، وإلا فسوف تفرز تعددية الأقطاب والاختلافات الايدولوجية منافسة محتدمة حول موازين القوى وتنبري تلك الدول وتنصب أشرعتها تسن أسلحتها، وتطلق رماحها لبسط الهيمنة والنفوذ على العالم. لذا، ينبغي على دول العالم في مشارق الأرض ومغاربها الوصول الي قاسم مشترك من شأنه أن يؤسس لنظام جديد يقوم على قواعد وأحكام محددة، بدلا من السير في سراديب نفق مظلم تدفعه الغطرسة للوصول إلى نتيجة محتومة ألا وهي النزاع والفوضى. يحتم علينا هذا الوضع الوصول إلى أرض مشتركة تجمع كل الدول الكبرى حول مبادئ تأسيسية للعالم الجديد. ويجب أن تستعد قوى الغرب للمصالحة، حيث يجب على القوى التي تمتلك رؤية متفاوتة حول المفاهيم المختلفة لما يقوم عليه النظام أن تتقبل القواعد الجديدة التي ستحكم عالم الغد.

لعل أهم ما يميز التنوع التي سيتسم به العالم الجديد هو أن استهداف آلية بسيطة تفضي الي صياغة نظام يقوم على القواعد يمكنه أن يسع جميع القوى أفضل كثيرا من السعي وراء أهداف عالية، ولكنها جوفاء لا تفضي إلى شيء. إن ما نحتاج إليه في وقتنا هذا هو التوافق على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تجمع القوى الغربية والقوى الناشئة على أرض مشتركة.

ما المغزى الذي تطمح إليه دول الغرب عندما تشوه صورة الأنظمة الأخرى وتطيح بها في الوقت الذي تحتاج فيه إلى مد جسور التعاون معها لتؤسس نظاما جديدا آمناً؟ لا أرى في ذلك إلا مخاطر جمة ونتائج سلبية. فعندما تصر الدول الغربية على هذا النهج، وتتشدق ببعض العبارات الرنانة مثل "الحكومة غير الشرعية لا تمثل الديمقراطية الليبرالية " فهي بذلك تنثر بذور الحنظل لتجني ثمارا من علقم، فلن تحصد إلا الخراب والدمار والإضرار بمصالحها. أرى أن المغزى الحقيقي والهدف الأمثل الذي يجب على قوى الغرب أن تسعى إليه. بدلا من الإصرار على شمولية المفهوم الغربي للشرعية وتهميش دول الشركاء المحتملين. يتمثل في الاعتراف بضرورة التنوع السياسي في العالم الجديد. ومن ثم تعزيز أطر التعاون مع القوى الناشئة التي تتسم بتنوع نظامها. يجب على الغرب والقوى الناشئة التوافق مع مفهوم جديد شامل للشرعية إذا ما كانت تحدوهم الرغبة في الاتفاق على أساس ايديولوجي يحكم عالم الغد.

بادئ ذي بدء يجب دحض الديمقراطية الليبرالية، وتبني منهج الحوكمة المسؤولة على أنها المعيار الذي يحدد أي الدول شرعية، وتتمتع بموقع جيد، ومن ثم تصبح تلك الدول هي مكونات النظام الجديد. وبمعنى آخر: يمكن الحكم على الدولة بأنها تتمتع بموقف دولي جيد إذا كانت تكرس مواردها لتحسين حياة مواطنيها وتمكنهم من تلبية طموحاتهم بطريقة تتواءم بشكل شامل مع توجهاتهم. أما الدول التي تخفق في تحقيق هذا المعيار، فهي الدول التي تسعى بشكل أساسي إلى استنزاف موارد ومقدرات شعوبها. وليس لها من هدف إلا أن تتركهم عرضة للأمراض والفقر والحرمان، أو التي تنفذ أو تمكن التنفيذ المنهج والمنظم للإيذاء البدني للأقليات التي تعيش على أرضها. وبعد أن تمنع وتجرم الدول هذه المحظورات، يجب أن تمتلك مجتمعاتها اتساعا وحرية كافية عندما يتعلق الأمر بتنظيم مؤسساتها الحاكمة وسعيها نحو تلبية احتياجات مواطنيها. ولن تنعم الدول بحقوق الموقف الجيد إلا إذا إستمرت في التزامها بتحسين مستوى معيشة ورفاهية وكرامة مواطنيها.

حقيقي أن المساواة بين الموقف الجيد مع الحوكمة المسؤولة ربما تكون اعترافا بشرعية الدول التي لا تقبل المفهوم الغربي للحقوق والحريات، ولكن التنوع السياسي العالمي الذي لا مفر ولا مخلص منه يحتم ذلك، فأنماط الحكم على اختلاف أنواعها تتبني مناهج متنوعة في سبيلها لتعزيز وترسيخ الإحتياجات المادية والروحية لمواطنيها. ويختلف هذا المشهد في الدول الليبرالية، حيث يسعى كل مواطن إلى تلبية احتياجاته وطموحاته بشكل فردي وخاص. يأتي هذا في الوقت الذي لا تعول بعض الأنماط الأخرى من الحكومات، مثل حكومات دول الصين وروسيا والإمارات العربية المتحدة وسنغافورة، كثيرا على الحريات الفردية تغليبا لمنهج شمولي وجماعي لدعم رفاهة المواطنين. فالشعوب التي عانت ويلات الثقافة الشيوعية أو عاشت تاريخا طويلا تحت وطأة الحرمان ربما تفضل الحوكمة التي تقودها الدولة على مبدأ عدم التدخل الاقتصادي الذي قد يعرضهم للفقر والنزاع السياسي.

على الجانب الآخر، ترى المجتمعات الإسلامية أن الفصل بين الدين والدولة على أنه أمر غريب وتؤمن بأن الإندماج بينهما ليس أمرا مقبولا فحسب، بل إنه أمر حتمي. أما الثقافات الميراثية، ففيها تقدم مصلحة القبيلة والعشيرة والعائلة على حقوق الأفراد. وعندما تقر الدول بأن الأنماط المختلفة من الأنظمة الحاكمة يمكنها أن تمارس الأشكال المتعددة للحكومة المسؤولة، عندها نستطيع أن نقول أنها تحترم التنوع السياسي. وعلى النقيض، عندما تفرض على كافة المجتمعات أن تنتهج شكلا واحدا للحوكمة، فذلك يعد من قبيل نزع حقها في الحرية.

أول ما يستلزمه الوصول إلى نظام عالمي شامل هو الاعتراف بأنه لا يوجد قالب واحد للحوكمة المسؤولة؛ ما يعني أن الغرب يجب أن يتخلى عن بسط هيمنته وتسلطه على المؤسسات والممارسات السياسية التي تمكن الدول من تعزيز رفاهة مواطنيها. وينبغي على قوى الغرب أن تحترم الأنماط والخيارات السياسية التي تتبناها الدول الأخرى على أنها حق وتصرف داخلي، وتنظر إليها وكأنها تنوع أصيل للحياة السياسية، طالما أن تلك الدول تلتزم بالمعايير المنطقية للحوكمة المسؤولة.

كما يجب تطبيق ذلك النهج عند التعامل مع السياسات الخارجية، فالدول التي تحظى بموقف جيد ينبغي لها أن تسعى إلى تأمين رفاهة مواطني الدول الأخرى، ولا تقتصر أهدافها على تأمين رفاهة مواطنيها فقط. ليس هذا فحسب، بل يجب عليها

أن تحترم سيادة الدول الأخرى ذات الموقف الجيد وتوجهاتها السياسية والعزوف عن أية أفعال قد تتسبب في زعزعة أمن واستقرار الدول الأخرى ومواطنيها.

وعليه، لا يمكن القول بأن أي دولة تتمتع بموقف جيد إذا ما كانت تنتهج سياسات عدوانية أو تنخرط في أنشطة محظورة، مثل الدعم المنظم للإرهاب، أو تصدير أسلحة الدمار الشامل، ولكن يجب حرمانها من الحقوق التي تتمتع بها الدول المسؤولة.